

## يغيب «بيبي» غير مأسوف عليه...



طبيعته العدوانية وعلى عنصرية. هل يمكن للاحتلال أن يستمر إلى الأبد؟ سيظل هذا السؤال يطرح نفسه في وقت لا يمكن تجاهل أن الديمقراطية الإسرائيلية صارت ديمقراطية مريضة منذ صار التنافس بين اليمين واليمين ولم يعد هناك مكان للغة العقل والمنطق. بعدما كانت إسرائيل أسيرة قاتل راين، صارت الآن أسيرة أفغدور ليرمان اليميني المتطرف الذي يستطيع عرقلة تشكيل حكومة على الرغم من إجراء انتخابات لكنيسة مرتين هذه السنة. إنه مازق داخلي إسرائيلي، لا يمكن تجاهله، مثلما لا يمكن تجاهل أن الفلسطينيين ليسوا في وضع يسمح لهم بالاستفادة منه!

الأيض في أوائل السنة 2001 ليخلفه جورج بوش الابن؟ ثمة أسئلة أخرى يمكن طرحها من نوع ماذا لو عرف الفلسطينيون استغلال الانسحاب الإسرائيلي من غزة ليقبموا في القطاع دولة صغيرة مسالمة بدل لجوء "حماس" إلى فوضى السلاح والانسحاب على غزة في منتصف 2007 تمهيدا لتحويلها أداة إيرانية لا أكثر؟

سهلت خيارات القيادة الفلسطينية و"حماس" على إسرائيل اتباع الضفة الغربية شيئا فشيئا عن طريق الاستيطان. هناك في الوقت الحاضر ما يزيد على 700 ألف إسرائيلي يعيشون في الضفة الغربية المحتلة منذ العام 1967. صارت كل الأحزاب تسعى إلى استرضائهم؛ ربح "بيبي" رهانه على عامل الوقت. يفرض ذلك طرح أسئلة كثيرة من نوع هل كان ياسر عرفات استطاع أن يغير التاريخ لو لم يتخذ ذلك الموقف المتصلب في قمة كامب ديفيد مع باراك وكليتون؟ هل كان سيتغير شيء لو قبل نقاط كليتون أو الإطار الذي طرحه في أثناء القمة وما بعد القمة وقبل مغادرة كليتون للبيت

متابعة سياسة الاستيطان في الضفة الغربية من أجل "خلق واقع جديد على الأرض". هناك 28 سنة تفصل عن كلام شامير في مدريد. هل من لا يزال يتحدث اليوم عن عملية سلام ومفاوضات في منطقة تغيرت فيها الأولويات كلياً، خصوصاً بعدما ذهب بوش الابن إلى بغداد في 2003 ممارساً سياسة معاكسة تماماً لتلك التي اتبعها والده الذي عرف أين يتوقف في 1991؟

يستأهل "بيبي" النهاية السياسية المخزية التي وصل إليها. لن يمثل أمام محكمة إسرائيلية فحسب، بل سيخسر قريباً زعامة كتلت لبيكود اليميني أيضاً. لكن المؤسف أن الرجل استطاع وقف عملية السلام، وهو ما سعى إليه شامير في كل مرة كان في موقع المسؤولية.

منذ اغتيال إسحق رابين، شهدت إسرائيل سلسلة من الانقلابات. فقد أظهر شمعون بيريس، الذي لم يكن رجل سلام باي شكل بمقدار ما كان سياسياً خبيثاً وفاشلاً في الوقت ذاته، أنه لا يتمتع بأي ميزات قيادية. سهل ذلك على نتانياهو الانتصار عليه في 1996، لكن بريق أمل خافت لاح بعدما خلف إيهود باراك "بيبي"، وهو بريق ما لبث أن اختفى نهائياً بعد فشل قمة كامب ديفيد بين باراك وياسر عرفات وبيل كلينتون في خريف السنة 2000 لبيد عسر أرييل شارون. تعيش إسرائيل منذ فترة طويلة في عهد اليمين المتطرف. لا يزال نتانياهو في موقع رئيس الوزراء منذ سنوات طويلة، أي منذ خلف إيهود أولمرت قبل ما يزيد على عشر سنوات. أصبح أولمرت رئيساً للوزراء بالصدفة من مرض شارون الذي نفذ الانسحاب من قطاع غزة في آب - أغسطس 2005 معارضة مثل "حماس" أمام خيارات صبت في مصلحة اليمين الإسرائيلي.

على رأسه. كان أولئك الذين يشرفون على السياسة الأميركية يعرفون جيداً معنى سقوط بغداد نظراً إلى أن المستفيد الأول من ذلك السقوط سيكون إيران التي سارعت إلى استغلال الهزيمة العسكرية العراقية في الكويت وأرسلت ميليشياتها المذهبية العراقية لتخرب وتزعزع الفوضى في جنوب العراق. سئل شامير الذي جاء صاعراً إلى مدريد عما سيفعله، فأجاب بما معناه أنه جاء من أجل التفاوض. كان شعاره التفاوض من أجل التفاوض "حتى لو استمر ذلك عشر سنوات". أوضح في حينه أن إسرائيل "ستستغل عامل

الوقت من أجل خلق أمر واقع جديد على الأرض"، أي في الضفة الغربية. ما لم يستطع شامير عمله، عمله نتانياهو الذي استطاع أن يكون منفذاً لوصية رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل بعدما بدأ نجمه يسطع في إسرائيل وصولاً إلى وصوله إلى موقع رئيس الوزراء للمرة الأولى في العام 1996 بعد أشهر قليلة من اغتيال إسحق رابين في تشرين الثاني - نوفمبر 1995 على يد متطرف إسرائيلي هو بيغال عمير. لا يزال بيغال عمير الذي ادعى أنه قتل رابين لأسباب أيديولوجية ودينية الحاكم الفعلي لإسرائيل التي فقدت أي اهتمام بعملية السلام واتجهت إلى

لا يمكن تجاهل أن إسرائيل صارت ديمقراطية مريضة واليمين، ولم يعد هناك مكان للغة العقل والمنطق، مثلما لا يمكن تجاهل أن الفلسطينيين ليسوا في وضع يسمح لهم بالاستفادة منه!

ويهدأ تقطع الكتلة الديمقراطية على الحبيب الجملي، جولة المشاورات الموسعة والعقيمة التي استهلكت الكثير من الوقت والجهد، بل وستفرض عليه مقاربة أخرى لفلسفة تشكيل الحكومة، تتراوح بين التحالفات الكبرى للكتل البرلمانية الفائزة وبين الاتفاق على الخطوط الكبرى لبرنامج الحكومة المقبلة.

من الواضح، أن إعلان ولادة الكتلة الديمقراطية، جاء في ضوء مؤشرين اثنين على الأقل، الأول كامن في عدم رضى كوئتي الكتلة، التيار الديمقراطي وحركة الشعب، عن مسار الجملي في المشاورات وهو مسار "الورقة البيضاء" حيث لا ينطلق الأخير من مقاربة شاملة وعريضة لعناوين الحكومة القادمة وبرنامجها بل يكتفي بالاستماع والإصغاء لكافة الضيوف.

أما المؤشر الثاني، فهو القفز بين حلي الشريك في الحكومة والحكم، من قبل النهضة والجملي على حد سواء، فالنهضة تريد حلفاء لها في الحكومة يتقاسمون معها أعباء السلطة والمسؤولية، لكنها أيضاً تريد شركاء



ليس في الإمكان تخيل انفراج بين الفلسطينيين والإسرائيليين في المدى المنظور، على الرغم من النهاية السياسية لبنيامين نتانياهو الذي سيحاكم قريباً في قضايا فساد. إنها نهاية مشيئة من النوع الذي يستحقه رجل عمل كل ما يستطيع من أجل تكريس الاحتلال للضفة والحوول دون قيام دولة فلسطينية مستقلة "قابلة للحياة" كما كانت تطالب الإدارة الأميركية في مرحلة معينة. في مؤتمر مدريد للسلام، الذي انعقد في تشرين الأول - أكتوبر 1991، كان نتانياهو الناطق الرسمي باسم الوفد الإسرائيلي. كان على رأس ذلك الوفد وقتذاك إسحق شامير رئيس الوزراء وزير الخارجية، الذي جاء غضبا من عهده إلى مدريد. جرى شامير إلى مؤتمر السلام جزاً. مارست الإدارة الأميركية عليه ضغوطاً كبيرة جعلته يذهب إلى مدريد على أسس متعارف عليها في مقدمتها القرار 242 الذي يقوم على مبدأ الأرض في مقابل السلام. رفض شامير أن يتصور يوماً أن إسرائيل يمكن أن تنسحب من الضفة الغربية قيد أنملة. لذلك كان يرفض الذهاب إلى مدريد ولذلك كان بنيامين نتانياهو الذي يسميه الإسرائيليون "بيبي" أحد تلامذته النجباء. كان على رأس تلك الإدارة الأميركية، التي وضعت إسرائيل في حجبها الحقيقي، رجال استثنائيون هم الرئيس جورج بوش الأب، فيما كان جيمس بيكر وزيراً للخارجية والجنرال برنت سكوكروفت مستشاراً لشؤون الأمن القومي. هؤلاء الرجال كانوا يعرفون الشرق الأوسط جيداً. لذلك كان مؤتمر مدريد للسلام ولذلك اعتمد الجيش الأمريكي قبل ذلك في شباط - فبراير 1991 عن ملاحقة الجيش العراقي إلى بغداد بعد اضطراره إلى الانسحاب من الكويت تحت الضغط العسكري للحلفاء الدولي الذي كانت الولايات المتحدة

## إنهاء لعبة التخفي بين النهضة والجملي

**العرب**  
أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
1977 أسسها  
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول  
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام  
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير  
مختار الدبابي  
كرم نعمة  
حزام خريف

مدير النشر  
علي قاسم

المدير الفني  
سعيدة العيقوبي

تصدر عن  
Al-Arab Publishing House  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk

والصوت الأقوى في تشكيل الحكومة في حال انضم لها "اتحاد الكرامة" و"تحيا تونس". وهي بهذا تؤكد أنها لن تكون "معارضة المعارضة" ولا "الحليف الخاضع" كما تريد النهضة.

**تحالف الكتلة الديمقراطية**  
فرض على النهضة خيارين لا ثالث لهما. إما أن تكون الكتلة الأقوى في المعارضة، وإما الصوت الأقوى في تشكيل الحكومة. وأكدت أنها لن تكون «معارضة المعارضة» ولا «الحليف الخاضع» كما تريد النهضة

بتأسيس الكتلة الديمقراطية، يكون المشهد السياسي البرلماني قد تأثت بصيغة أوضح، ويكون معه اليسار التضامني (لا الأيديولوجي) قد بدأ في الانغراس والتموقع في المشهد السياسي التونسي، وهي تجربة يجب تثمينها. فلا ديمقراطية حقيقية دون يسار ديمقراطي ولا ليبرالية سياسية واقتصادية دون مطلبية اليسار في الدولة التضامنية. يبقى أن لتجربة "الكتلة الديمقراطية" محاذير لا بد من الانتباه إليها ملياً، على رأسها نقاط الاختلاف بين "التيار" و"الشعب" حول القضايا الإقليمية العربية وعلى رأسها المسألة السورية تحديداً والمصرية واللبيبية بدرجة أقل... واستيعاب دروس الماضي القريب، حيث تجارب التحالفات والتكتلات كثيراً ما تتكرر في تونس على حجرة حروب الزعامات ومكاسرات الشخصية، الأمر الذي يفرض كثيراً من تكرر الذات ومن تاصيل المشروع وتأسيس البدائل، فالمرصوصون بالكتل كثيرون والمستثمرون في الصراعات عديدون سواء في البرلمان أو خارجه.

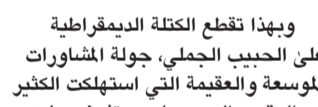
وهنا يمكن أن نفهم المشاورات المفتوحة من قبل الجملي على كافة مكونات المشهد السياسي كـ"عرف" كمثل لأوركسترا النهضة، التي تستغل افتتاح الجملي على قلب تونس وإصراره على الاجتماع بقيادته مرتين على التوالي، لا كسعي لتدوير الزوايا واختبار البدائل، بل كإعلان نوايا من النهضة لقبول التحالف مع قلب تونس سواء تعلق هذا التحالف بتشكيل الحكومة أو بالتعاون في البرلمان.

لعبة التخفي بين النهضة والجملي، حيث ترفع النهضة فيوتواتها المبدئية ضد بعض الأطراف السياسية، بينما ترخي للجملي الحبل لاستقراء التحالفات الممكنة وإطلاق بالونات اختبار بين الكتل الكبرى، مرفوضة جملة تفصيلاً من قبل "الكتلة الديمقراطية" التي ستضع قواعد جديدة للمشهد السياسي البرلماني خلال الولاية التشريعية القادمة.

عُيّن حركة النهضة على المعارضة البرلمانية، وهي تريد تقسيم اهتماماتها بين الحكومة والحكم، فهي تريد حكومة بحلفاء أقوياء نسبياً يتقاسمونها المسؤوليات والصعوبات، وتريد في نفس الوقت شركاء في البرلمان تتوافق معهم في المصالح وفي درء كابوس "الاستوري الحز" والحيلولة دون حصوله على رئاسة أي لجنة برلمانية، لإسما تلك المكفولة للمعارضة وعلى رأسها لجنة المالية. هل ستجرح النهضة في مسعاها الحكومي والبرلماني في قطع الطريق على الدستوري الحز؟ مؤشرات كثيرة تؤكد وجود مشاورات متقدمة بين النهضة و"قلب تونس"، بصوت الأخير بمقتضاها بنصف أعضائه على الأقل لتزوير الحكومة مقابل حصوله على رئاسة لجنة المالية باعتباره الكتلة المعارضة الأكبر. وبغض النظر عن هذه المعطيات والفرضيات، فإن الأكد أن الكتلة الديمقراطية فرضت بحالفها على النهضة خيارين لا ثالث لهما. إما أن تكون الكتلة الأقوى في المعارضة، وإما

تحت قبة البرلمان يقاسمون معها الصلاحيات التشريعية وتستعملهم لضرب عدوها الأيديولوجي الأول "الدستوري الحز". ومن الواضح هنا أن مشاورات الجملي لا تصب في خانة تشكيل الحكومة فقط، بل أيضاً في خلق بيئة حكم مواتية، تسمح للنهضة بتأمين غالبية في اللجان البرلمانية تفرز الطوق والحصار على "الدستوري الحز".

والنهضة لا ترى في استمرار استعصاء انضمام التيار الديمقراطي وحركة الشعب إلى الحكومة، إشكالا يعرقل استقطاب كتلة "قلب تونس" والتحالف مع روافد حزب النداء القديم. المهم بالنسبة للنهضة ألا يستفرد "الدستوري الحز" بالمعارضة البرلمانية، وإن كلفها ذلك القبول بتجزع كاس السم. وهنا بالضبط، ترفع "الكتلة الديمقراطية" الفيتو ضد هذه السياسات. فاعتماد حركة النهضة لقب تونس كـ"ورقة قلب الطاولة" على الحلفاء المفترضين، لا يتماشى وسياسة الوضوح التي تطالب بها الكتلة الديمقراطية.



المشهد البرلماني التونسي عقب تأسيس "الكتلة الديمقراطية"، لن يكون كما قبله بأي صفة من الصفات. ليس فقط لأن الكتلة ستكون بيضة القبان في تشكيل الحكومة القادمة، بل أيضاً لأنها ستكون لها كلمة الفصل في كينونة وطبيعة المعارضة البرلمانية. بعبارة أدق، مع إعلان ولادة الكتلة الديمقراطية، التي تضم 41 نائباً، وهم نواب "حركة الشعب" و"التيار الديمقراطي" و4 مستقلين، فإن الكتلة ستفرض على الحبيب الجملي رئيس الحكومة المكلف، والنهضة باعتبارها الحركة السياسية التي كلفته، حسم خياراتها الكبرى وعدم الاستمرار في "رمادية" الفصل بين المسار الحكومي والبرلماني. فإما حكومة سياسية بنفس "إصلاحية ثوري" ترضخ لشروط الكتلة الديمقراطية وإما حكومة "سفينة نوح" بلا لون ولا رائحة ولا طعم، وهو ما ترفضه الكتلة جملة وتفصيلاً.

أمين بن مسعود  
كاتب ومحلل سياسي  
تونسي